في هذا العدد

للخروج من الإنكار والإستعصاء

في سياق سياستها المتجاسرة على مقاربة كل الملفات التي تمس لبنان وبعضها يهدده، تناقش "الامن العام" هذا الشهر في متنها تطورات الوضع في الجنوب في ضوء العدوان الاسرائيلي الذي يستهدف المواطنين ومنازلهم واراضيهم الزراعية والثروة الحرجية، وما يرافق هذا العدوان من اجراءات وقرارات تتم مناقشتها في المجلس النيابي وعلى مستوى حكومة تصريف الاعمال بالتوازي مع الاتصالات الديبلوماسية من خلال حركة الموفدين الدوليين.

ملف آخر يقض مضاجع لبنان الا وهو تطورات مشكلة النزوح السوري وما رتبه من اعباء على المستويات كافة. وهي اعباء واضحة لا تحتاج الى جهد لبرهنتها، ذلك انها صارت ملموسة عند الجميع وفي كل المناطق، لا يجوز ان ينكرها احد او يستنكف عن ايجاد الحلول لها، كما لا يجوز ان يصف اي كان محاولات مقاربة هذا الملف في سياق عنصري تمييزي كما يحاول البعض لإبقائها عصية على الحلول، انما من باب حفظ الامن الوطني وحماية للسوريين كي لا يخسروا وطنهم وتاريخهم بعد ان دفعوا ثمن حروب بدأت تتظهر اسبابها الخفية.

ليس مغامرة القول ان لبنان بمؤسساته كلها، وقع ضحية "فخ النزوح السوري" اذا صح التعبير. وهذا "الفخ" كما غيره من الافخاخ ما كان ليكون لو ان اللبنانيين من قوى سياسية واجتماعية ابعدوه عن السجالات وتسجيل النقاط. كما لم يكن لهذا الفخ ان يكون لو ان البعض قارب هذا الملف منذ بداياته من مدخل وطني لا تجاري ومنفعي عند المؤسسات الدولية وغير الحكومية.

لقد كان لبنان سباقا على ما عداه من دول في استقبال النازحين السوريين وعلى اسس اخلاقية وانسانية، ولما يجمع بين الدولتين والشعبين من علاقات اخوية ومصالح مشتركة. لكن ما آلت اليه الاحوال جعل من عبء النزوح كارثة وطنية، لم يعد ينفع معها الحديث عن تمويل دولي من هنا او هناك، لهذه الوزارة او تلك.

مع تردي الامور وتفاقم العجز في مؤسسات الدولة كلها، صار عبء ملف النزوح يرتفع ومخاطره تتضاعف. واصبح لبنان - الدولة، عاجزا عن النهوض بوقائعه ومشاكله، وغير قادر على احصاء الخسائر التي تنزل به جراء الانهيار الكبير الذي اصاب مؤسساته وزادها ارباكا.

ملف من هذه الطبيعة كان يستلزم تداعيا وطنيا لمعالجته. لكن المؤسف ان احدا لا يستدعي هذا النقاش الا من باب المزايدة الشعبوية التي تزيد الامور ترديا وتراجعا.

والاسوأ ان هذا الملف يتحول رويدا رويدا من عبء الى معضلة جراء سياسات دولية تحاول نن تدمج السوريين في المجتمع اللبناني، ولقد خبر اللبنانيون جميعا مخاطر هذا المخطط الذي يشكل توطينا مبطنا، كما خبروا بدماء ابنائهم هواجس الديموغرافيا. والى هذا وذاك فإن اي محاولة في هذا الصدد تتعارض مع النص الدستوري الحاكم بنهائية الكيان وبأنه لجميع ابنائه فقط، والرافض لكل انواع التوطين.

ملف النزوح السوري واخطاره لن يعالجا فيما احوال البلد على ما هي عليه، ومن دون موقف وطني واحد موحد يتمسك بالنص الدستوري، ويتبصر المعنى السياسي لما تقوم به دول كثيرة من دعم مادي بهدف تكريس بقاء "النازحين" عبر الانفاق على مشاريع تأسيسية لهم. يحصل هذا بالتزامن مع بروباغندا سلبية تقودها جوقة من المنتفعين، ومن دون التحسب للنتائج على المدين المتوسط والبعيد.

يبقى الرهان الوحيد على قدرة اللبنانيين على الخروج من حالتي الانكار لهذا الخطر، والاستعصاء عن ايجاد الحلول له.

"الامن العام"